



مجلة روح القوانين - كلية الحقوق جامعة طنطا

عدد خاص - المؤتمر العلمي الدولي الثامن - التكنولوجيا والقانون

انعكاسات التحول الرقمي علي تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية

إعداد الدكتور / احمد ابراهيم عبدالعزیز تمام

دكتوراه في الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية كلية الحقوق جامعة

المنصورة

٧- انعكاسات التحول الرقمي علي تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية

المستخلص :

يهدف البحث إلي دراسة انعكاسات التحول الرقمي علي تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية، وذلك من خلال المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم نتائج البحث أن هناك خطر من عدم استجابة المنظومة الضريبية للتحول الرقمي في ظل تداعيات الاقتصاد الرقمي، وعدم ملائمة التشريعات الضريبية في مصر للتحولات العميقة في المعاملات المالية، حيث يجب تطوير كفاءة المنظومة الضريبية، والاهتمام بالبنية التحتية المعلوماتية، والمساهمة مع المنظمات والمؤسسات العالمية لصياغة نظام جديد ملائم للتحولات الكبيرة في الاقتصاد الرقمي، من سن تشريع محلي واحادي التدابير لمواكبة المنظومة الضريبية للتطورات الحديثة في التكنولوجيا.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، رقمنة الإدارة الضريبية، كفاءة المنظومة الضريبية.

Abstract:

The research aims to study the implications of digital transformation on enhancing the efficiency of the tax system, through the analytical descriptive approach. Finance, where the efficiency of the tax system must be developed, attention to the information infrastructure, and contribution with global organizations and institutions to formulate a new system suitable for the major transformations in the digital economy, from the enactment of local legislation and unilateral measures to keep pace with the tax system of recent developments in technology.

المَقْدَمَةُ

شهد القرن الحادى والعشرين تغير حقيقى فى النظام الضريبى من خلال استخدام حزمة من السياسات المالية والاجراءات الضريبية التى تستهدف تحقيق إصلاح ضريبى كفاء يساعده على إيجاد مناخ جيد ومحفز للاستثمار، وتطبيق سياسة ضريبية متوازنة توفر الموارد المالية اللازمة لخزانة الدولة لتمويل الإنفاق الاجتماعى مع ضمان أكبر قدر ممكن من العدالة الضريبية .

وجدير بالذكر، تعد الضرائب العمود الفقرى للموازنة العامة للدولة حيث تُسهم بنسبة ٧٦% من إيراداتها، وبناء عليه يلزم إصلاح التشريعات الضريبية وزيادة كفاءة المهارات البشرية وتحسين نظم السياسات الضريبية من خلال ميكنة النظام الضريبى بإدخال بنية تكنولوجية حديثة تسهم فى تكوين قواعد بيانات متكاملة تشمل المعلومات الكمية والمالية بمصلحة الضرائب، ووضع سياسة حديثة للنظام الضريبى بالتعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية لتوسيع الوعاء الضريبى وجودة الإحصاءات الضريبية، فضلاً عن تعزيز التحالفات الاستراتيجية مع المنظمات والمؤسسات الدولية كمنظمة التعاون الاقتصادى والاتحاد الأوروبى، وإضافة نظام تسعيرى متقدم من أجل منع الازدواج الضريبى ومكافحة التهرب الضريبى، وكذلك تعيين كفاءات داخل مصلحة الضرائب .

وذلك فى إطار سعي الدولة إلى بناء مصر الرقمية والوصول إلى مجتمع مصرى يتعامل رقمياً فى كافة مناحي الحياة. ولذا تعمل الدولة على تعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين الخدمات الرقمية فى الجهات الحكومية، وذلك لتحسين أداء الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى، ورفع جودة الخدمات وكفاءتها من خلال تحسين بيئة العمل، وتوفير الدعم لعملية صناعة القرار وإيجاد حلول للقضايا التى تهم المجتمع.

٧- انعكاسات التحول الرقمي علي تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية

* إشكاليَّةُ البحثِ:

ومن ثم يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- ١- ما هي أوجه القصور التي تشوب النظام الضريبي المصري ؟
- ٢- ما هي طبيعة وأهمية تفعيل التحول الرقمي ؟
- ٣- إلى أي مدى يُسهم استخدام التحول الرقمي في تطوير المنظومة الضريبية؟
- ٤- ما هي انعكاسات التحول الرقمي علي تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية ؟

* أهدافُ البحثِ:

يتجسد الهدف الرئيس للبحث في دراسة انعكاسات تطبيق آليات التحول الرقمي على تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية، وذلك سعياً نحو تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- ١- دراسة طبيعة وأهمية التحول الرقمي كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات.
- ٢- تحليل أهم عوامل ومحددات نجاح استراتيجيات التحول الرقمي.
- ٣- تحديد طبيعة التحديات التي تواجه تنفيذ آليات التحول الرقمي.
- ٤- دراسة انعكاسات تطبيق آليات التحول الرقمي على تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية.

* أهمية البحث:

- ١- إرساء الأطر المنهجية والضوابط الموضوعية لكيفية استخدام التحول الرقمي في تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية.
- ٢- تزايد حاجة الدولة إلى بناء جسور من الثقة بين الممول ومصصلحة الضرائب للحد من المنازعات الضريبية، ومن ثم تحقيق معدلات نمو مقبولة للحصيلة الضريبية، من خلال تطبيق آليات التحول الرقمي.

عدد خاص - المؤتمر العلمي الدولي الثامن (التكنولوجيا والقانون)

٣- تزايد الدور الفعال للتحول الرقمي كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات في ربط القطاعات الحكومية والخاصة ببعضها البعض، بما يدعم تنفيذ الأعمال المشتركة بمرونة وتناغم حقيقي ينعكس على جودة المنتجات والخدمات المقدمة للمستخدمين.

٤- تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات في كافة مناحي الحياة سواء في معاملات القطاع الحكومي أو الخاص، بما يواكب مستحدثات عصر الرقمنة.

*فروض البحث:

في ضوء تساؤلات البحث وسعيًا نحو تحقيق أهدافه، يمكن صياغة فروض البحث على النحو التالي:

١- تتبنى الحكومة المصرية تفعيل التحول الرقمي كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات، لتعزيز كفاءة المنظومة الضريبية.

٢- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام التحول الرقمي وتطوير النظام الضريبي المصري في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ كمرتكز للحد من ممارسات التهرب الضريبي.

* منهج الدراسة:

سوف تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي والوصفي، وكذلك البيانات الإحصائية المستقاة من مصادر المعلومات الدولية المنشورة، وستقدم الدراسة وصفًا وتحليلًا اقتصاديًا لدور التحول الرقمي في تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية .

* خطة البحث:

في ضوء مشكلة البحث، وسعيًا نحو تحقيق أهدافه، تم تقسيم هذا البحث كما يلي:

المبحث الأول: التأصيل النظري للتحول الرقمي ورقمنة الإدارة الضريبية.

المبحث الثاني: انعكاس التحول الرقمي علي تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية

٧- انعكاسات التحول الرقمي علي تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية

وأخيراً تأتي الخاتمة متضمنة النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث .

المبحث الأول

التأصيل النظري للتحول الرقمي ورقمنة الإدارة الضريبية

لقد أصبح مصطلح التحول الرقمي شائعاً جداً في السنوات الاخيرة، لما له من أهمية كبيرة في التغييرات التنظيمية نتيجة التطورات التكنولوجية. فضلاً عن ما يتميز به من الاستمرارية، حيث لا تحده مدة زمنية، وإنما هو في تجدد وفق التغييرات الحاصلة في قطاع تقنية المعلومات، التي تعد دافعا للمواصلة في عملية التحول والتطور لمواكبة كل ما هو جديد في هذا المجال .

وسوف نتناول في هذا المبحث ماهية ومظاهر التحول الرقمي، ثم أنواع الضرائب ومعايير تقسيمها، وأخيراً رقمنة الإدارة الضريبية وذلك في ثلاث مطالب علي النحو التالي :

المطلب الاول: ماهية وتحديات التحول الرقمي.

المطلب الثاني: أنواع الضرائب ومعايير تقسيمها.

المطلب الثالث : رقمنة الإدارة الضريبية .

المطلب الاول

ماهية وتحديات التحول الرقمي

يمكن القول، إن التحول الرقمي يأتي مدفوعا بالتقدم السريع الذي يشهده العالم، فإذا نظرنا نجد أنه بدأ ينتقل تدريجيا من النمط التقليدي إلي النمط الرقمي. حيث شملت هذه الانتقالات مختلف القطاعات؛ مثل القطاع التجاري وغيره من مختلف

عدد خاص - المؤتمر العلمي الدولي الثامن (التكنولوجيا والقانون)

القطاعات. ومن ثم سنتناول في هذا المطلب مفهوم التحول الرقمي، ثم مقوماته، وخصائصه، وأهدافه، وأخيراً تحدياته. (i)

أولاً: - مفهوم التحول الرقمي .

يشير مفهوم التحول الرقمي إلي استخدام التكنولوجيا الرقمية من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي، البيانات الكبيرة، الحوسبة السحابية. مما افسح المجال لظهور نماذج أعمال جديدة مثل المنصات الرقمية⁽ⁱⁱ⁾. كما يعبر عن الاستثمار في الفكر وتغيير السلوك، لإحداث تحول جذري في طريقة العمل، عن طريق الاستفادة من التطور التقني الحاصل لخدمة المستخدمين بشكل أسرع⁽ⁱⁱⁱ⁾.

وجدير بالإشارة، ان هذه التقنية تعني امكانية تكييف المؤسسات الحكومية واستجابتها مع التغيرات التكنولوجية السريعة، ذلك بتغيير نماذج اعمالها وعملياتها. فالتحول الرقمي داخل الحكومة ليس يمكنه فقط، بل تحسين البنية التحتية داخل الجهة لتحويلها بعد ذلك إلي نظام إلكتروني، لتقديمها علي بوابة إلكترونية يستطيع المواطن من خلالها الحصول علي الخدمة بشكل سهل ويسير^(iv).

ثانياً: - مقومات التحول الرقمي .

يمكن القول، أن التحول الرقمي يتطلب توفير مجموعة من الحاجيات الضرورية والبنية الأساسية المشكلة لهذا التحول، وتتمثل في الظروف الناشئة عن المزج بين الحاسبات الآلية وشبكات الاتصالات الرقمية، والتي هي كالتالي : (v)

١- الجوانب الأساسية التي تشتمل علي البنية التحتية للاعمال الإلكترونية، والابتكارات الرقمية.

٢- قطاعات تكنولوجيا المعلومات والقطاعات الرقمية الأساسية؛ كالمنصات الرقمية، والتطبيقات المحمولة، وخدمات الدفع الرقمية .

٧- انعكاسات التحول الرقمي علي تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية

٣- القطاعات الرقمية التي تشتمل علي المنتجات الرقمية، وتستخدم الخدمات كالتجارة الالكترونية.

ثالثاً:- أهداف التحول الرقمي .

من الجدير بالذكر، أصبح التحول الرقمي ضرورة حتمية، لا يمكن الاستغناء عنها في الوقت الحالي، نظراً لما له من اثار علي تخفيف العبء علي الإنسان من خلال اختصار الجهد، والتكاليف والوقت، وتتمثل أهداف التحول الرقمي في التالي:
(vi)

١- تخفيض التكلفة التي تعتمد علي الوسائل التقليدية.

٢- تسهيل عملية البحث في المجموعات الرقمية واسترجاع المعلومات بوسائل وطرق عديدة.

٣- حفظ مصدر المعلومات الأصلي من التلف .

٤- توفير كم هائل من المعلومات علي وسائط رقمية .

٥- التحديث المستمر للمعلومات الرقمية واطاحة معلومات أصلية مرقمنة.

٦- إتاحة المعلومات لأكثر عدد من المستفيدين والمتعاملين من خلال المنصات الرقمية .

٧- تقليص المدة الزمنية التي تستغرقها المعلومة من مصدرها الأساسي إلي المتلقي والمستخدمين .

٨- توفير خدمات معلوماتية بتقنيات جديدة، كالخدمة المرجعية الرقمية والترجمة الآلية.

٩- الارتقاء بمستوي البحث العلمي من خلال الرتقاء بخدمات المعلومات المتقدمة .

عدد خاص - المؤتمر العلمي الدولي الثامن (التكنولوجيا والقانون)

رابعاً: - خصائص التحول الرقمي .

تتمثل خصائص التحول الرقمي في التالي: (vii)

١- الاعتماد بشكل كبير علي الأصول غير الملموسة؛ والتي تشمل الملكية الفكرية، وتطوير واستخدام البرمجيات، وأيضاً المحتوى الإبداعي الذي يلعب دوراً هاماً في الإنتاج وتقديم الخدمات عبر الإنترنت.

٢- التحول من الإدارة الورقية إلي الإدارة الرقمية. وبالتالي تسهيل عملية اتخاذ القرار وزيادة سرعتها.

٣- انعدام الوجود المادي مع تحقيق الوصول علي نطاق واسع؛ من خلال استخدام الإنترنت ومنصاته لإنشاء علاقات تعبر الحدود وتصل المسافات البعيدة مع العملاء (viii).

٤- مشاركة المستخدمين والعملاء في خلق القيمة للبيانات والمعلومات؛ من خلال تحليل سلوك العملاء، ووضع إعلانات خاصة بهم علي مختلف المنصات الرقمية.

خامساً: - التحديات التي تعرقل عملية التحول الرقمي .

جدير بالذكر أن عملية التحول الرقمي تواجه العديد من العوائق التي تؤثر علي

الأهداف المرجوة. والتي تتمثل في التالي (ix) :

١- نقص الكفاءات القادرة علي التغيير وقيادة برامج التحول الرقمي .

٢- نقص الميزانيات المرصودة لعملية التحول الرقمي؛ والتي قد تحد من تحقيق النتائج المرجوة.

٣- مخاطر أمن المعلومات في ظل استخدام الوسائل التكنولوجية واستحداث منبر لنشر ثقافة الأمن المعلوماتي والتعامل السليم مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

٤- تهديد الخصوصية والجرائم المعلوماتية والتي تشترك فيها جميع الأعمال القائمة علي تكنولوجيا المعلومات، وعدم وجود استراتيجية رقمية شاملة ومحدودية توطين التكنولوجيا اللازمة للتحول الرقمي .

المطلب الثاني

أنواع الضرائب ومعايير تقسيمها

جدير بالذكر، يعرف النظام الضريبي بأنه مجموعة الضرائب التي تفرضها الدولة علي المكلفين بدفعها في زمن معين. وهو يتأثر بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية وبالأهداف التي تحددها السلطة الحاكمة؛ ولا يمكن وضعه إلا بعد دراسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي، والعلاقات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد . ويوجد مفهومان أساسيان للنظام الضريبي؛ وهما : (x)

١- المفهوم الشامل : وهو مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تفاعلها مع بعضها البعض إلي كيان أو وجود ضريبي معين .

٢- المفهوم المحدود : ويعني مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحلها المتتالية من التشريع، إلي الربط، فالتحصيل .

وعليه سنتناول في هذا المطلب لمفهوم الضريبة ومعايير تقسيمها ثم مبادئها

وخصائصها كالتالي:

أولاً:- مفهوم الضريبة وخصائصها .

١- تعريف الضريبة : (xi)

لقد تعددت تعاريف ومفاهيم الضريبة، إلا أنه يمكن تعريفها إجمالاً بأنها فريضة مالية تستخدمها الدولة جبراً من الأفراد بدون مقابل بهدف تمويل نفقاتها العامة وتحقيق أهدافها.

٢- خصائص الضريبة:

تتمثل خصائص الضريبة في التالي : (xii)

عدد خاص - المؤتمر العلمي الدولي الثامن (التكنولوجيا والقانون)

أ- الضريبة مبلغ نقدي يدفعه الشخص الطبيعي والاعتباري.
ب- أن فرض الضريبة مظهر من مظاهر السيادة للدولة، وهي تفرض بموجب القانون .

ج- تدفع الضريبة بصفة نهائية.

د- الضريبة تدفع بدون مقابل أو منفعة خاصة.

هـ- تحقق الضريبة أهداف علي جميع الأصعدة الاجتماعية، السياسية، الإقتصادية، والمالية.

ثانياً: - أنواع الضرائب ومعايير تقسيمها.^(xiii)

سوف نتعرض لأنواع الضرائب، ثم معايير تقسيمها كالتالي :

١- أنواع الضرائب تتمثل فيما يلي :

أ- الضرائب المباشرة: والتي تخص حقوق الممول أو المكلف بسداد الضريبة؛ مثل دخله، أو ثروته. مثل الضريبة علي الدخل، والتي يدفعها الأفراد علي دخلهم الشهري، والشركات علي ربحها الشهري.

ب- الضرائب غير المباشرة: والتي تنصب علي أتفاق أو تداول هذه الأموال؛ مثل ضرائب المبيعات، أو الاستهلاك. مثل ضريبة القيمة المضافة، والتي يدفعها المستهلك كلما اشترى سلعة، أو طلب خدمة.

٢- معايير تقسيم الضرائب تتمثل فيما يلي :

أ- إمكانية نقل عبء الضريبة: طبقاً لهذا المعيار تعد الضرائب من قبل الضرائب المباشرة، إذا كان الممول هو نفسه الذي يتحمل العبء الحقيقي لها ولا يستطيع نقله إلي طرف آخر. أما الضرائب غير المباشرة فهي التي يستطيع الممول أو المكلف بسدادها نقلها إلي شخص آخر.

٧- انعكاسات التحول الرقمي علي تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية

ب- المعيار الإداري: طبقاً لهذا المعيار، تعد ضرائب مباشرة متي تم فرضها وتحصيلها بواسطة جداول رسمية تضعها مصلحة الضرائب؛ تشمل: اسم الممول، وسعر الضريبة، وميعاد وأسلوب تحصيلها، وإجراءات الفحص عليها. بينما تعد الضرائب غير المباشرة متي لا يتم تحصيلها بناء علي جداول رسمية؛ ولكن فرضها وتحصيلها يكون بمثابة إنفاق الدخل أو توزيعه.

ج- استقرار الوعاء الضريبي: الوعاء الضريبي الذي يتسم بالاستقرار والثبات يعتبر أن الضريبة التي تفرض عليه هي ضريبة مباشرة. بينما الذي لا يتسم بالاستمرارية والثبات فإن الضريبة التي تفرض عليه هي ضريبة غير مباشرة.

د- الشخصية الضريبية: الضرائب المباشرة تحدد شخصية الممول، وتصيب شخصه وليس تصرفه؛ كما تأخذ في اعتبارها القدرة التكليفية للممول والأعباء العائلية، ولها سعر تصاعدي يتصاعد مع إمكانيات وقدرات الممول. بينما الضرائب غير المباشرة فهي تنصب علي تصرف الممول، ولا تراعي القدرة التكليفية له، وتكون عادة نسبة ثابتة علي قيمة السلعة في المبيعات مثلاً .

هـ- سنوية الضريبة: حيث تفرض الضريبة المباشرة عن فترة ضريبية تقدر بعام ميلادي؛ في حين أن الضريبة غير المباشرة ليست سنوية بل تفرض علي حدوث الواقعة المنشئة للضريبة.

و- توقع قيمة الضريبة: يمكن توقع قيمة الضريبة المستحقة علي ممول معين خلال فترة ضريبية محددة بالنسبة للضرائب المباشرة. بينما يصعب ذلك في الضرائب غير المباشرة؛ نظراً لارتباطها بسلوك الممولين، وتصرفاتهم.

عدد خاص - المؤتمر العلمى الدولى الثامن (التكنولوجيا والقانون)

ثالثاً:- المبادى الاساسية لفرض الضريبة :

حتى تتمكن الدولة من التوفيق بين مصالحها ومصالح الاشخاص الخاضعة

للضريبة عليها تبنت مجموعة من المبادئ نذكر منها: (xiv)

١- مبدأ العدالة:

يشير هذه المبدأ إلي التزام الدولة عند قيامها بفرض الضريبة وفقاً للقانون

الضريبي مراعاة العدالة في توزيع الاعباء العامة علي أفراد المجتمع كالإعفاءات الضريبية. (xv)

٢- مبدأ اليقين :

يعني هذا المبدأ أن يكون مبلغ الضريبة وآلية وموعد سدادها وأحكامها

وإجراءاتها واضحة ومحددة وبدون غموض وبشكل مسبق، ويكون ذلك من مهمة الإدارة الضريبية.

٣- مبدأ الملائمة في الدفع :

هو أن تكون آلية توريد مبلغ الضريبة إلي خزينة الدولة من قبل الشخص

المكلف تبعاً لمقدرته المالية، ويقتضي ذلك أن يكون ميعاد دفع الضريبة مناسباً للمكلف، بحيث يتم دفع مبلغها بعد حصوله علي الدخل الذي يعتبر وعاء للضريبة.

٤- مبدأ الاقتصاد في نفقات الضريبة:

يقصد به أن تقوم الدولة الممثلة بالإدارة الضريبية بتحصيل الضريبة بأقل

التكاليف وفي أقل وقت. وتشمل تكاليف التحصيل الرواتب التي تدفعها الدولة

للأشخاص المكلفين بتحصيل الضريبة من المكلف بدفعها سواء كان شخص طبيعي أو معنوي.

٧- انعكاسات التحول الرقمي علي تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية

٥- مبدأ السنوية :

يقصد به أن يتم تحصيل الضريبة بصورة سنوية وذلك لتجنب تراكمها لعدة سنوات .

رابعاً:- أهمية الضريبة :

تلعب الضريبة دوراً مهماً في عصرنا الحالي، نظراً لزيادة أعباء الدولة اتجاه مواطنيها مما جعلها بحاجة إلي إيرادات وافرة لتغطيتها، وتعتبر الضرائب أحد مصادر التمويل الأساسية وتشكل الجزء الأكبر استقراراً وأماناً بين مصادر الإيرادات. (xvi) وجدير بالذكر، يتزايد الاهتمام بالضرائب اليوم بنسبة كبيرة في الدول النامية، وذلك لان كثيراً منها كان يجد في المساعدات والقروض الخارجية مصدراً لتمويل نسبة هامة من نفقاتها العامة، لكن تعظيم مديونيتها الخارجية وانخفاض أو تلاشي إمكانية حصولها علي المساعدات والقروض، جعلها تواجه مواقف صعبة وتتبنى سياسات مالية متشددة ترمي إلي ضبط إنفاقها وتنويع وتحسين مصادر إيراداتها وزيادة اعتمادها علي الضرائب.

خامساً:- أهداف الضريبة .

للضريبة أهداف متعددة بالإضافة إلي دورها الأساسي في تغطية النفقات العامة للدولة (إحدى أدوات السياسة المالية) نذكر منها باختصار: (xvii)

١- الهدف المالي.

يعتبر الهدف الأساسي للضريبة، هو تأمين إيرادات دائمة من مصادر داخلية لخزينة الدولة.

٢- الهدف الاجتماعي .

عدد خاص - المؤتمر العلمي الدولي الثامن (التكنولوجيا والقانون)

يهدف إلي تخفيف العبء الضريبي علي الفقراء وضمان العدالة الضريبية. ويتطلب تحقيق العدالة الضريبية بالإضافة إلي مراعاة القدرة التكليفية للممولين ان تتحمل فئات الدخل المتساوية العبء الضريبي نفسه بغض النظر عن مصدر الدخل الذي تحصل عليه.

٣- الهدف الاقتصادي .

الضريبة أداة مهمة للدولة، تستعملها لمعالجة المشاكل الاقتصادية الناجمة عن التقلبات في القدرة الشرائية للعملات المختلفة. فظاهرة التضخم من إحدي الظواهر الاقتصادية التي تعم معظم دول العالم، ودور الضريبة يتجلي هنا بامتصاص القوة الشرائية الزائدة لمحاربتها، وإذا ما ساد هبوط في مستوي الإنفاق (الكساد)، فلا بد من تخفيض إيرادات الضريبة لزيادة القوة الشرائية لدي المواطنين.

سادساً: - ربط وتحصيل الضريبة: (xviii)

١- ربط الضريبة.

يقصد به تحديد المبلغ الذي يتعين علي المكلف دفعه ولتتمكن الدولة من ذلك يجب عليها التحقق من كافة شروط فرض الضريبة والمتمثلة في :

أ- تحقيق الواقعة المنشئة للضريبة .

ب- حصر المادة الخاضعة للضريبة وتحديد مقدارها وقيمتها .

ج- النظر في الإعفاءات أو الخصومات المقدمة وفقاً للمشرع .

د- تحديد سعر الضريبة.

وباستيفاء هذه الشروط يتم ربط الضريبة، وتصبح واجبة التحصيل، ويكون من حق المكلف الطعن بالطرق التي يحددها القانون في قرار الربط ويمنح حق تأجيل دفع الضريبة لحين الفصل في طعنه.

٧- انعكاسات التحول الرقمي علي تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية

٢- تحصيل الضريبة.

يقصد بها مجموع العمليات والإجراءات التي تؤدي إلي نقل دين الضريبة من ذمة المكلف إلي الخزينة العامة وفقا للقواعد الضريبية المطبقة في البلاد. ويتم تحصيل الضريبة بعدة طرق أهمها :

أ- التوريد المباشر: وهو أن يلتزم المكلف بدفع الضريبة من تلقاء نفسه دون مطالبة الإدارة له بإدائها في محل إقامته وهي أكثر الطرق شيوعاً.

ب- قد يتم دفع الضريبة بواسطة شخص آخر غير المكلف بأدائها، وتسري هذه الطريقة بصورة عامة في الضرائب غير المباشرة، ومضمونها أن يكلف المشرع شخصا آخر (المكلف القانوني) غير المكلف الفعلي بدفع مبلغ الضريبة علي أن يقوم بتحصيلها فيما بعد من المكلف الفعلي .

سابعاً:- خصائص النظام الضريبي الجيد.

من جدير بالذكر، أنه يجب علي النظام الضريبي الجيد تلبية احتياجات ومتطلبات زيادة نشاط الدولة، وتحقيق الأهداف التي يضعها المجتمع أمامها. والتي يجب تطبيقها في البلدان النامية بشكل خاص؛ والتي يمكن توضيحها فيما يلي: (xix)

١- الإنتاجية أو الكفاية المالية: لكي يعد النظام الضريبي جيد، يجب أن يمد الدولة بكمية كافية من الموارد، ليتمكن من الاضطلاع بأنشطته في مجال الرفاه والتنمية المتزايدة. ولكي يكون النظام منتجا؛ يجب أن يكون واسع النطاق، ويحتوي علي الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

٢- المرونة : إذا كان النظام الضريبي مرنا بما فيه الكفاية؛ سترتفع حصة العائدات الضريبية مع زيادة الدخل القومي.

عدد خاص - المؤتمر العلمي الدولي الثامن (التكنولوجيا والقانون)

- ٣- التنوع: يجب أن يكون النظام الضريبي متنوعاً ويشتمل على مجموعة كبيرة ومتنوعة من الضرائب.
- ٤- تحقيق النمو الاقتصادي: يجب أن يكون النظام الضريبي بضرائبه أداة لتحقيق النمو الاقتصادي؛ وذلك بتعبئة الفائض الاقتصادي، وزيادة نسبة الادخار المشترك.
- ٥- تحسين توزيع الدخل: يجب أن يكون النظام الضريبي الجيد بمثابة أداة للحد من عدم المساواة الاقتصادية.
- ٦- ضمان الاستقرار الاقتصادي : لقد شكلت التقلبات الاقتصادية مشكلة كبيرة في العديد من الدول؛ ولخفضها يجب أن تلعب الضرائب دوراً مفيداً. فعند زيادة الدخل القومي يجب زيادة الضرائب، وعند انخفاضه في حال الركود أو الكساد يجب تقليل أو إسقاط الضرائب.

المطلب الثالث

رقمنة الإدارة الضريبية

من الجدير بالذكر، نظراً للتقدم التكنولوجي وزيادة الاهتمام بالقطاع الخاص، زاد الاهتمام بموضوع الرقمنة في الآونة الأخيرة . كما يمكن القول أن الرقمنة بدأت في إعادة تشكيل هذا الجانب المعلوماتي الأساسي الذي يحدد كيفية تصميم سياسات الضرائب والإنفاق وتنفيذها. حيث تتيح أدوات لزيادة فعالية السياسات الحالية واستحداث سياسات جديدة تماماً^(xx) .

٧- انعكاسات التحول الرقمي علي تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية

ولكن ثمة جانب مظلم فقد أدت الرقمنة إلي تفاقم المخاوف بشأن الخصوصية والسرية والأمن الإلكتروني واحتمام الجدل لأوسع نطاق فيما يخص عدم المساواة وإعادة التوزيع^(xxi).

وسوف نستعرض في هذا المطلب حول مفهوم الرقمنة، أهدافها، وأسبابها، ورقمنة الإدارة الضريبية.

أولاً:- مفهوم الرقمنة .

إن للرقمنة أهمية كبيرة في وقتنا الحالي وهي تعد من المصطلحات الحديثة، وقد خصت الرقمنة بجملة من التعاريف نذكر منها، كونها تعد تطبيق تقنيات التحول الرقمي والانتقال بالخدمات التي تقدمها القطاعات الحكومية إلي نموذج عمل مبتكر يعتمد علي التقنيات الرقمية.

ثانياً:- أهداف رقمنة الإدارة الضريبية .

للرقمنة عدة أهداف تتمثل في التالي: ^(xxii)

- ١- الحفظ : حيث أن الوسائط الرقمية تعد أقل عرضة للتلف والضرر مقارنة بالوسائط الورقية التي تتعرض لعدة أخطار.
- ٢- التخزين : حيث أن قرص مضغوط يمكنه تخزين آلاف الصفحات .
- ٣- الاقتسام : من خلال السماح بالاطلاع علي نفس الوثيقة من قبل مئات الأشخاص في نفس الوقت عن طريق الشبكات وخصوصاً شبكة الأنترنت.
- ٤- سرعة الاسترجاع وسهولة الاستخدام : حيث عند تحول المواد المكتبية والوثائقية إلي شكل رقمي يمكن للمرء استرجاعها في ثوان بدلاً من عدة دقائق.
- ٥- توصيل المعلومات للمستفيد دون التدخل البشري.

عدد خاص - المؤتمر العلمي الدولي الثامن (التكنولوجيا والقانون)

٦- الريج المادي من خلال الحصول علي عائد مادي يغطي هامشا من التكلفة لضمان استمرار العمليات.

ثالثاً:- أسباب التحول الرقمي ورقمنة الإدارة الضريبية .

يمكن القول، إن التحول إلي الرقمنة حتمية تفرضها التغيرات العالمية، ففكرة التكامل والمشاركة وتوظيف المعلومات أصبحت أحد محددات النجاح لأي إدارة. جدول رقم (١) مستوي التقدم المحقق علي صعيد رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية.

الدولة	متدن	متوسط	عال	أعلي
الإمارات				
الأردن				
الكويت				
السعودية				
مصر				
المغرب				

المصدر : صندوق النقد العربي، استبيان دراسة رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية،

٢٠٢١. (xxiii)

٧- انعكاسات التحول الرقمي علي تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية

حيث الثابت في الجدول السابق مدي التقدم المحرز في إطار رقمنة التحصيل الضريبي في بعض الدول العربية ومنها مصر، وعليه يمكن تلخيص الأسباب الداعية للتحول الرقمي في النقاط التالية : (xxiv)

١- تطور الاتصالات وزيادة التقدم التكنولوجي.

٢- المطالبة بالكفاءة في تقديم الخدمات.

٣- الإجراءات والعمليات المعقدة وأثرها علي زيادة التكاليف.

كما يمكن عرض أهم دواعي رقمنة الإدارة الضريبية في النقاط التالية : (xxv)

١- نقص الكفاءة والإمكانيات البشرية.

٢- تدهور وضعية الهياكل ونقص الوسائل الإدارية.

٣- انتشار الفساد الإداري .

٤- رقمنة الإدارة الضريبية كأداة لكسب رضا المكلفين وتحسين علاقتها بهم: يعتبر

تحسين علاقة الإدارة الضريبية مع المكلفين بالضريبة ونوعية الخدمات المقدمة محور

هام من برنامج عصرنة الإدارة بوضع المكلف في مركز اهتماماتها، حيث تسعى إلي

تقديم أفضل خدمة والاستجابة علي نحو أكثر فعالية لمطالبة من خلال : (xxvi)

أ- تبسيط إجراءات عمل الإدارة الضريبية إذ أنها تواجه تحديا كبيرا يتمثل في

التخفيف من مستوى تعقيد الإجراءات الإدارية، قصد الاستجابة للتطلعات الأولية

للمكلفين بالضريبة، دون أن يكون ذلك علي حساب فعالية التسيير العمومي .

ب- استقبال مستخدمي الإدارة الضريبية .

عدد خاص - المؤتمر العلمي الدولي الثامن (التكنولوجيا والقانون)

رابعاً:- متطلبات رقمنة الإدارة الضريبية .

من الجدير بالذكر، تعد الإدارة الرقمية تحولا شاملا في المفاهيم والنظريات والأساليب والإجراءات والهيكل التشريعية التي تقوم عليها الإدارة التقليدية، ومن ثم لا بد من توفير مجموعة متطلبات لرقمنة الإدارة الضريبية كالتالي: (xxvii)

١- المتطلبات الإدارية : وتتمثل بوضع الخطط وتحديد الوسائل التي تجب مواكبتها للتحول الرقمي.

٢- المتطلبات البشرية: يمثل الإنسان العنصر الأساسي في الإدارة، لذا يجب دعم العنصر البشري بالشكل المطلوب لمواكبة التكنولوجيا الرقمية .

٣- المتطلبات التقنية : تمثل الإدارة الرقمية نمطا حديثا ويحتاج إلي توفير البنية التحتية المناسبة إذ ترتبط الإدارة الرقمية بجميع أشكالها التكنولوجية من وسائط وشبكات الإنترنت .

٤- شبكات الاتصال : توفير شبكات الاتصال .

خامساً:- مخطط رقمنة الإدارة الضريبية.

جدير بالاشارة، إن المتبع هو السعي لرقمنة الإدارة الضريبية من خلال تطبيق التحول الرقمي بهدف تسهيل عملياتها كالتحصيل الضريبي، مع المكلفين بالضريبة، ولتحقيق ذلك يجب توفر الأهداف التالية: (xxviii)

١- تقديم الدعم للإدارة الضريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات بقصد اتمام مهامها وبلوغ أهدافها.

٢- ضمان الحماية للمعطيات من خلال اللجوء إلي تكنولوجيا المعلومات المناسبة .

٣- تقديم تطبيقات بسيطة للموظفين تسمح بتسهيل العمل .

٧- انعكاسات التحول الرقمي علي تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية

٤- ضمان وجود معلومات صادقة وصحيحة لفائدة المستخدمين .

٥- ضمان تكوين مناسب للموظفين والبحث عن تحسين الاداء .

سادساً:- أهمية رقمنة الإدارة الضريبية .

تتمثل أهمية التحول الرقمي في مصر في تحديث المنظومة الضريبية، وتيسير الإجراءات علي الممولين، علي النحو الذي يسهم في تحفيز الاستثمار وتشجيع المستثمرين علي التوسع في أنشطتهم، وتحقيق العدالة الضريبية وضبط المجتمع الضريبي بشكل أثر دقة، وتحصيل حق الدولة، بما يساعد في زيادة أوجه الإنفاق علي مشروعات التنمية البشرية، ويعد التحول الرقمي من أهم آليات تحقيق التنمية المستدامة، والتي من شأنها المساهمة في علاج المشكلات الاقتصادية، خاصة في ظل الخطوات المتسارعة للحكومة نحو التحول إلي الاقتصاد الرقمي، التي تجلت في إجراء إصلاحات هيكلية منها مشروع ميكنة المنظومة الضريبية. وتم تفعيل النظام الإلكتروني الجديد لتقديم الإقرارات الضريبية وكذلك الفحص الضريبي الإلكتروني، والذي يعد تطوراً هائلاً للإدارة الضريبية في مصر، حيث شهدت الفترة الأخيرة صدور قرارات هامة، والمتضمنة علي أنه يلزم أن تتم كافة التعاملات مع مصلحة الضرائب عبر الإنترنت، وأن يتم تقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً، سواء إقرارات الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة، أو إقرارات ضريبة القيمة المضافة، أو إقرار ضريبة الأرباح التجارية والصناعية إلكترونياً، وأنه لم يعد مسموحاً بسداد أية مبالغ إلا من خلال البنوك، ولم يعد مسموحاً بتقديم الشيكات أو الدفع نقداً للمصلحة، ويعتبر كل هذا تطوراً هائلاً في المنظومة الضريبية تماشياً مع رؤية مصر ٢٠٣٠. (xxix)

عدد خاص - المؤتمر العلمي الدولي الثامن (التكنولوجيا والقانون)

وباعتبار الإدارة الضريبية أحد مقومات النظام الاقتصادي، يجب علي السلطات تطوير هذا القطاع وفق الخدمات الإلكترونية الجديدة، وذلك باعتماد ما يلي (xxx):

- ١- نشر المعلومة الضريبية والتكفل بانشغالات وتطلعات المكلفين بالضريبة من خلال إحداث فضاء تشاوري عبر الانترنت .
- ٢- نافذة التوثيق الضريبي : في إطار جهود إصلاح وعصرنة الإدارة الضريبية تم مؤخراً إحداث موقع أو نافذة عبر الانترنت للتوثيق الضريبي الخاصة برقم التعريف الضريبي للمكلف بالضريبة مما يساعد علي إضفاء الشفافية والمصادقية في التعاملات .
- ٤- اعتماد قواعد الفحص الضريبي الالكتروني: في إطار التحول التدريجي من الإدارة التقليدية أو الورقية إلي الإدارة الالكترونية فبعدما اقتصر المشرع في السابق علي أن عملية الرقابة والفحص تكون في الدفاتر الورقية .
- ٥- تطوير نظام تحميل الوثائق والتصريحات عن بعد.
- ٦- إنشاء بوابة للتصريح الالكتروني.
- ٧- طلب التأمين البنكي عن بعد.

المبحث الثاني

انعكاس التحول الرقمي علي تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية

نستعرض في هذا المبحث لمفهوم وكفاءة الإدارة الضريبية، ثم أثر التحول الرقمي علي كفاءة النظم الضريبية، وأخيراً الإطار المنهجي لرفع كفاءة المنظومة الضريبية، وهو ما سنحاول التّعرف عليه في هذا المبحث، من خلال ثلاثة مطالب؛ كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم وكفاءة الإدارة الضريبية .

المطلب الثاني: أثر التحول الرقمي علي كفاءة النظم الضريبية.

المطلب الثالث: الاطار المنهجي لرفع كفاءة المنظومة الضريبية.

المطلب الأول

مفهوم وكفاءة الإدارة الضريبية

نستعرض في هذا المطلب لمفهوم وكفاءة الإدارة الضريبية، ثم أهميتها والالتزامات والصلاحيات المخولة لها، وأخيراً أوجه القصور بالنظام الضريبي المصري، وذلك علي النحو التالي :

أولاً:- مفهوم الإدارة الضريبية .

يقصد بالإدارة الضريبية بأنها المنوط بها تنفيذ القوانين الضريبية والتحقق من سلامة تطبيقها واقتراح التعديلات والتشريعات الضريبية التي ترتقي بالنظام الضريبي

عدد خاص - المؤتمر العلمي الدولي الثامن (التكنولوجيا والقانون)

إلي درجات من الاتقان والكمال وتساعد المجتمع علي تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . (xxxii)

ثانياً:- كفاءة الإدارة الضريبية .

جدير بالذكر، يتطلب نجاح إدارة الضرائب في تأدية وظائفها توفر عدة مقومات

كالتالي : (xxxii)

١- أن تكون الإدارة الضريبية علي درجة عالية من الكفاءة والتاهيل في العمل الضريبي .

٢- ترقية الحوار بين الإدارة والمكلف لتحسين العلاقة بينهما وكسب ثقة المكلف .

٣- تحسين أوضاع موظفي الإدارة الضريبية كرفع الاجور، الرواتب، الترقية.

٤- تزويد الإدارة الضريبية بالأجهزة والبرامج الالكترونية الحديثة.

٥- تبسيط قوانين الضرائب وإجراءات تنفيذها حتي يسهل عمل إدارة الضرائب، وتخفيض حجم المنازعات التي قد تنشأ بين المكلفين وإدارة الضرائب .

٦- وضع نظم رقابية ضريبية فعالة، والتي تتميز بدقتها وسرعة اكتشاف مختلف المخالفات المرتكبة، مع فرض العقوبات لمركبيها.

٧- معالجة الفساد في الإدارات الحكومية (المحسوبة) .

٨- دراسة المشكلات التي تتعرض لها إدارة الضرائب، والاستفادة من الدراسات الحديثة لحلها، كالتهرب الضريبي والمتأخرات الضريبية.

ثالثاً-أهمية الإدارة الضريبية .

يمكن القول أن الإدارة الضريبية كونها تختص بتجسيد القوانين الضريبية لحماية

حقوق الإدارة من جهة، وحقوق المكلفين من جهة أخرى، فتقترح التشريعات

٧- انعكاسات التحول الرقمي علي تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية

والتعديلات التي تراها مناسبة غاية منها في الإسهام لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المنوطة بالسياسة العامة للدولة، وتتجلي مهامها في جملة وظائف رئيسية من تخطيط وتنظيم توجيه ورقابة، ويرد تفصيلها كآلاتي: (xxxiii)

١- التخطيط : وينطلق في تحليل معطيات الاوضاع السائدة واتخاذها سندا بما ستكون عليه الأوضاع مستقبلا، ويتجلي من ذلك رسم الأهداف التي ينبغي العمل علي تحقيقها غاية في تحسين الأداء ورفع الكفاءة.

٢- التنظيم: وتبرز معالمه بتشكيل الهيكل التنظيمي، وتحديد واختيار الموظفين ذوي الكفاءة والقدرة، وتقسيم المهام وتحديد الصلاحيات للقيام بالوظائف الموكلة لهم وأدائها علي أكمل وجه.

٣- التوجيه: ويتضمن إعداد النماذج وإصدار القرارات والتعليمات، وإرسالها لموظفي الإدارة للإشراف علي تنفيذها حرصا علي تحقيق الأهداف المرجوة .

٤- الرقابة : وتقتضي فحص ما حققته الإدارة من الإنجازات، وتحديد المشاكل والصعوبات التي واجهتها وحالت دون التنفيذ الكامل للخطط المسطرة مسبقا.
رابعاً:-الصلاحيات المخولة للإدارة الضريبية .

حتى تستطيع الإدارة الضريبية مباشرة مهامها والقيام بها علي الوجه المطلوب، منحها القانون سلطات واسعة ومتنوعة من جهة، ومحدودة النطاق من جهة أخرى، لتضمن لها سير التحصيل الضريبي، فحول لها سلطات وحقوق تتمتع بها إزاء هذه المهمة، كالتالي :

١- الرقابة والتمحيص المعلوماتي: تستند الإدارة الضريبية في اقتطاعاتها علي جملة المعلومات والإقرارات المقدمة من طرف المكلفين بخصوص الأوعية محل الاقتطاع،

عدد خاص - المؤتمر العلمي الدولي الثامن (التكنولوجيا والقانون)

هدفا منها لتحقيق العدالة، ومن هنا كان تبريراً لها لفرض الرقابة والتدقيق علي هذه الأوعية.

٢- حق الاطلاع: خول المشرع للإدارة الضريبية الاطلاع علي كل ما تريده من بيانات ودفاتر محاسبية، كما يمكنها طلب الشروحات والتفسيرات لأي معلومة واردة تري الايضاح منها أمر ضروري .

٣- حق التدقيق: ويضمن للإدارة مقارنة البيانات الواردة إليها مع الحالة الضريبية الشخصية للمكلف.

٤- سلطة ضمان التحصيل: بعد تأكد الإدارة من صحة وسلامة المعلومات التي قدمت إليها من المكلفين، تقوم بتحصيل المبالغ المقررة في الأجل المحددة قانونياً، في حالة عدم استجابة المكلف لإجراءات التحصيل تفرض غرامات مالية عقوبة التأخير، فإن تعسر التحصيل تلجأ لاستخدام سلطاتها كسلطة الحجز علي أموال المدين، وحق الإدارة في متابعة أموال المدين تحت أي يد كانت للوفاء بالدين الضريبي .

خامساً:- واجبات والتزامات الإدارة الضريبية .

جدير بالذكر، رغم كل الصلاحيات المخولة للإدارة الضريبية إلا أنه يقع عليها

التزامات، ومن أهم هذه الالتزامات ما يلي: (xxxiv)

١- التطبيق الصحيح للقوانين الضريبية: ويتوجب علي الإدارة الضريبية تفسير القوانين وتطبيقها علي الوجه السليم، علي أن تكون التعليمات والأنظمة الصادرة عنها موافقة للقوانين.

٧- انعكاسات التحول الرقمي علي تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية

٢- إشعار المكلفين وإخطارهم: إذ يجب علي الإدارة تبليغ المكلفين وإخطارهم بأي قرار يخص المكلف، من مقدار الاقتطاع، وموعده قبل أي إجراء، ليتمكن المكلف بالرد والدفاع عن نفسه عند عدم الرضا والقبول بالقرار.

٣- إعلام المكلفين الخاضعين والمحتملين بالحقوق والواجبات: ينبغي علي الإدارة إحاطة المكلفين بكافة التعليمات والتفسيرات بتقديم نشرات دورية لتوعية المكلفين بواجبهم وحقوقهم، لتمكينهم من حق الطعن والتقاضي.

٤- عدم استخدام السلطات المخولة في الوجه غير الصحيح: أي ينبغي علي الإدارة استخدام الحقوق والسلطات الممنوحة لها من طرف القانون بدون تعسف، وأي استخدام للسلطة من غير موضعه يعرض علي القضاء لإعادة الأمور لموازينها ورفع التعسف .

٥- الالتزام برد المبالغ التي حصلتها بدون وجه حق: وذلك عند القيام بتحصيل مبالغ تفوق تلك المقررة، لأن إصرارها وامتناعها عن الرد فيه إخلال للعدالة .

سادساً: أوجه القصور بالنظام الضريبي المصري، ومتطلبات تطويره في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

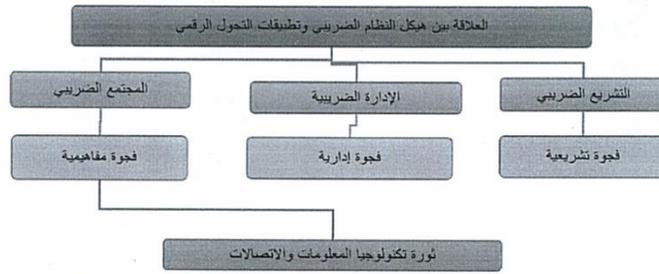
يمكن القول، يوجد العديد من الأسباب والمبررات لتدني كفاءة وفاعلية النظام الضريبي المصري حيث ان تطور هيكله يتم بشكل جزئي وليس شاملاً، وكرد فعل مؤقت لظواهر معينة وليس دائماً، وعادة ما يكون مفاجئاً وليس متوقعاً، فضلاً عن تضيق نطاق المشاركة من جانب أصحاب العلاقة بدلاً من توسيعها، وأخيراً اقترانه بأحادية النظرة لوزارة المالية بدلاً من شموليتها، حيث أن هذا التطوير يركز دائماً علي البعد التمويلي أكثر من إيجاد التوازن بين الأبعاد الأربعة للضرائب علي الدخل (البعد التمويلي والبعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي والبعد البيئي). وتتمثل المشكلة في عدم

عدد خاص - المؤتمر العلمي الدولي الثامن (التكنولوجيا والقانون)

كفاءة عملية التحاسب الضريبي للممولين، نتيجة عدم كفاءة الإدارة الضريبية في أداء أعمالها، حيث تعاني عملية التحاسب الضريبي بمصر من العديد من المظاهر السلبية والمشكلات، نتيجة ضعف النظام الضريبي، فلا قيمة لأي إصلاح ضريبي في ظل تدهور أداء الإدارة الضريبية، وتأكيداً علي أن الإدارة الضريبية تمثل بيئة عمل النظام الضريبي، فلا قيمة لأي إصلاح ضريبي في ظل أداء الإدارة الضريبية، فالجهاز الضريبي غير الكفاء يضر بأفضل التشريعات الضريبية.^(xxxv)

حيث يتضح من الشكل رقم (١) أن هيكل النظام الضريبي يعتمد علي ثلاث دعائم رئيسية هي التشريع الضريبي وهو عبارة عن النصوص القانونية والتشريعات المتعلقة بفرض الضرائب وتنظيم طرق وإجراءات تحصيلها. الإدارة الضريبية وهي المنوط بها تطبيق التشريع الضريبي ومتابعة الممولين لتحصيل الضرائب. المجتمع الضريبي ويشمل جميع الممولين الخاضعين للتشريع الضريبي سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين.

شكل رقم (١) العلاقة بين النظام الضريبي وتطبيقات التحول الرقمي



المصدر: رأفت رشوان وآخرون، الضرائب في عالم الأعمال الإلكترونية، مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، ١٩٩٩، ص٦. ^(xxxvi)

حيث يتضح من الشكل رقم (١) أن أوجه القصور بين هيكل تنظيم الضريبة ومستوي التقدم التقني تتمثل في ثلاث فجوات رئيسية :

٧- انعكاسات التحول الرقمي علي تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية

اولاً : الفجوة التشريعية : وهي عدم مواكبة التشريعات بما يتواءم مع طبيعة المعاملات الرقمية.

ثانياً: الفجوة الإدارية : وهي استخدام التكنولوجيا لضمان كفاءة المنظومة الضريبية.
ثالثاً: الفجوة المفاهيمية : وهي عدم فهم المجتمع الضريبي لمعاني المعاملات الرقمية مثل فجوة تحديد بعض السلع والمنتجات مثل برامج الحاسبات الآلية والصور وغيرها.
وعلي الرغم من إصدار قانون الضريبة علي الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م، والذي يعد بداية حقيقية لاصلاح النظام الضريبي المصري، حيث قدم هذا القانون مفاهيم جديدة، وأحدث تطورات في عملية التحاسب الضريبي، وتبني منهج الفحص بالعينة بدلاً من الفحص الشامل، وتبسيط إجراءات الربط والتحصيّل وتقليل فرص التهرب الضريبي، كما سمح بعمليات التقدير الذاتي للضريبة، والالتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية وغيرها. إلا أنه كنتيجة حتمية لعدم إحداث تطوير موازي في أداء الإدارة الضريبية يحاكي التشريعات الضريبية، فقد بين أن إدارة الإدارة الضريبية علي كافة المستويات الإدارية المختلفة يتسم بعدم الكفاءة، حيث تعاني الإدارة الضريبية المصرية من ضعف الإمكانيات المادية والبشرية وعدم فعالية التدريب الضريبي وعدم انسيابية العلاقات بين مختلف المستويات الإدارية وعدم الالتزام بمفاهيم الجودة، الأمر الذي كشف عن وجود بعض القصور في مواد القانون ولائحته التنفيذية فضلاً عن وجود سلبيات عديدة في عمل الإدارة الضريبية أهمها ما يلي: (xxxvii)

١- تدني مستوى الكفاءة والفعالية في النظام الضريبي المصري الحالي، وتجلت أهم مظاهر هذا الخلل في كل من :

- أ- زيادة حجم المتأخرات الضريبية.
- ب- زيادة المنازعات الضريبية .
- ج- زيادة حالات التهرب من الضريبة قبل وأثناء التحاسب الضريبي .
- د- طول سلسلة الإجراءات الضريبية وضعفها بالمراحل المختلفة .

عدد خاص - المؤتمر العلمي الدولي الثامن (التكنولوجيا والقانون)

- ٢- تدني كفاءة وفاعلية التدريب للكوادر البشرية بالمنظومة الضريبية .
- ٣- مشكلة ضعف الإمكانيات المساعدة لأداء العمليات. وتشمل الآتي :
- أ- عدم توافر الإمكانيات البشرية من حيث التأهيل الأساسي والخبرة بالعمل التخصصي والإداري كما قد تزيد من حاجة العمل أو عدم التناسب معه.
- ب- عدم توافر الأماكن المناسبة والأجهزة والأدوات الحديثة مثل الحاسبات الآلية والبرامج والتقنيات المستحدثة .
- ومن الجدير بالذكر، فقد أدركت الحكومة المصرية أهمية وضرورة متطلبات تطوير كافة أركان المنظومة الضريبية تحقيقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠، حيث تسعى المنظومة الضريبية لتحقيق عدة أهداف :
- أ- تخفيف العبء الإداري داخل مصلحة الضرائب، ولدي الممولين، ومكاتب المحاسبة، والقضاء علي مظاهر التكسب بالمأموريات الضريبية المختلفة. (xxxviii)
- ب- التخلص من الفحص التقليدي للملفات، وتبني منهج الفحص الإلكتروني، الذي يعرف بفحص النظم الضريبية"، وهو مرحلة سابقة لمرحلة الفحص الورقي والمستندي، بمعنى أن يتم الفحص علي system العملاء، وهناك إدارة بمصلحة الضرائب تسمى " إدارة فحص النظم" مهمتها الحصول علي نسخة من نظام الحاسب الآلي للشركة، وتحلل وتدقق الأرقام الموجودة علي system ، للتأكد من سلامة التعاملات المالية، والتأكد إن كان مطلوباً فحص الشركة فحصاً ورقياً أم لا، وهذا الأمر يتواءم مع نظام الفحص بالعينة المنصوص عليه في قانون الضرائب علي الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.
- ج- تسوية الخلافات والمنازعات الضريبية، والتي تقدر بالآلاف، وبناء منظومة ضريبية جديدة وسليمة وخالية من الخلافات .
- د- مواجهة التهرب الضريبي الذي يضر بالمنافسة بين المنتجين، عن طريق ميكنة الفاتورة الإلكترونية واعتبارها جزءاً أساسياً لاعتمادها المصرفيات لدي مصلحة

٧- انعكاسات التحول الرقمي علي تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية

الضرائب المصرية، ووضع مصلحة الضرائب علي system الشركات لمعرفة جميع تعاملات الشركة بيعاً وشراءً .

هـ- بناء جسور الثقة وتحسين العلاقة بين أطراف المنظومة: إن نجاح المنظومة الجديدة يتطلب تجهيز وإعداد جميع أطراف المنظومة الضريبية لاستيعابها، حيث أن المنظومة الضريبية تتكون من ثلاثة أركان (التشريع الضريبي، الإدارة الضريبية، والممولين) .

المطلب الثاني

أثر التحول الرقمي علي كفاءة النظم الضريبية

جدير بالإشارة، تعد النظم الضريبية شأنها شأن باقي القطاعات والأنشطة؛ تأثرت بالتحول الرقمي في الآونة الاخيرة، خاصة بعد حلول أزمة كورونا (Covid19)، وذلك لخدمة الدولة وتعزيز إيراداتها.

أولاً:- التحول الرقمي والنظم الضريبية .^(xxix)

يساهم التحول الرقمي للنظم الضريبية في تحصيل حقوق الدولة والاستغلال الامثل للمخصصات المالية؛ مما يساعد في تعظيم الموارد العامة وحسن إدارتها ورفع كفاءة الأداء المالي. وبالتالي فإن للتحول الرقمي عظيم الأثر علي النظم الضريبية؛ حيث يعمل علي :

- ١- زيادة الإيرادات الضريبية .
- ٢- تبسيط وتوحيد الإجراءات الضريبية .
- ٣- حصر المجتمع الضريبي بشكل أكثر دقة .
- ٤- تحقيق العدالة الضريبية .

عدد خاص - المؤتمر العلمي الدولي الثامن (التكنولوجيا والقانون)

وبالتالي فإن التحول الرقمي سيمنح مزايا هائلة فيما يتعلق بجمع وتحليل ومعالجة كميات كبيرة من المعلومات والبيانات في وقت قياسي، بالإضافة إلى تصنيفها بشكل أسرع، وبموضوعية ودقة أكبر. الأمر الذي يضمن اتخاذ أفضل القرارات، وتحقيق الأهداف المتمثلة في الحفاظ على مواد الهيئات الضريبية، وزيادة متحصلاتها، وكشف حالات الاشتباه في عدم الامتثال .

ثانياً:- المكونات الرئيسية للتحول الضريبي الرقمي .

يمكن القول، أن الإدارة الضريبية الحديثة تعتمد على قدرتها على دمج التكنولوجيا الرقمية الجديدة بسلاسة في مكان العمل والخدمات، للمساعدة في النجاح في عمليات التبني. كما ينبغي للإدارة الضريبية النظر في إنشاء المكونات التالية :

١- استراتيجية الامتثال : إن التحول الرقمي يتطلب الامتثال وذلك يشمل تطوير منهجيات الامتثال وإعادة تنظيم الوحدات حول قطاعات دافعي الضرائب الرئيسية، وتتطلب الإدارة أيضاً رؤية حول منع الاحتيال الضريبي واكتشافه، وبالتالي يجب أن تتماشى أي استراتيجية امتثال مع قيم وسلوك الموظفين المسؤولين عن تقييم الضرائب ومراجعة الحسابات وجمع الإيرادات .

٢- الإطار التشريعي : يتطلب التحول الرقمي قوانين ضريبية وإجرائية جديدة تعمل على تحديث الاحكام الإدارية والإجرائية عبر جميع الضرائب الرئيسية، وبالنظر إلى وتيرة التكنولوجيا الجديدة فمن الضروري أن تتماشى النظم القانونية مع التشريعات التي تعالج آثار التقنيات الجديدة على النظام الضريبي الحالي، وهذا يتعلق بالعديد من الجوانب بما في ذلك السرية والخصوصية وشروط واحكام المستخدم والمسؤولية عن العقود بين إدارة الضرائب ودافعي الضرائب.

٧- انعكاسات التحول الرقمي علي تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية

٣- الإطار التشغيلي : يقدم الإطار التشغيلي مخططاً لعمليات الإدارة الضريبية الأساسية وإجراءات الامتثال، ويتضمن ذلك تصميم نموذج للحكومة وهيكل تنظيمي ومبادئ توجيهية للعمليات التشغيلية، وذلك بهدف تحقيق استراتيجية الامتثال والتقارير الإدارية والأدوار والمسؤوليات داخل الإدارة، لذا لا يوجد إطار تشغيلي يناسب جميع الإدارات الضريبية، فالأطر التشغيلية تحتاج إلي أن تكون مرنة حسب ما تقتضيه قوانين البلد.

٤- التكنولوجيا الضريبية والبنية التحتية : لتحسين فوائد التقنيات الضريبية بالإضافة إلي إدارة مخاطر الامتثال وزيادة العائدات المستقبلية، ينبغي للإدارات الضريبية أن تفكر في وضع استراتيجية لتوجيه اتجاه الابتكار وتقديم صورة واضحة لتصميم الحالة النهائية للبنية التحتية للتكنولوجيا الضريبية.

٥- تغيير هيكلية الإدارة والتدريب والتعليم : إن التحول الرقمي يجلب تغيير جوهري، لذا سيحتاج مقرري إدارة الضرائب تلقي التدريب المناسب لتنمية وتوسيع المهارات الفردية والقدرات والكفاءات المتعلقة بالمخطط التشغيلي الجديد والتقنيات الضريبية.

٦- هيكلية الإدارة الضريبية عن طريق إعادة تحديد الأدوار والوظائف وتمييزها بوضوح، ويتمثل أحد المكونات الرئيسية لإدارة التغيير في جعل الناس راغبين في التكنولوجيا حتي يتمكنوا من قياس الاداء، حيث تقدم لوحات معلومات قياس الأداء وإعداد التقارير بطريقة مجدية للحفاظ علي المشاركة والدعم والتوجيه الاستراتيجي من الحكومات، كما أنها تعزز شفافية العملية والمساءلة ويتضمن القياس الفعال للأداء تقييم مجموعة مؤشرات الاداء الرئيسية بشكل دوري .

عدد خاص - المؤتمر العلمي الدولي الثامن (التكنولوجيا والقانون)

ثالثاً: - النظم الضريبية قبل وبعد التحول الرقمي .

كانت الضرائب سابقا تحصل بالطريق التقليدية، لذا كان هناك الكثير من الأخطاء، وضياح الوقت والجهد، وفقد المعلومات والاموال. الأمر الذي يؤثر علي الجودة والقيمة المحصلة. كما كان يصعب تحديث البيانات، واسترجاعها في أي وقت. (xi).

ولكن بحلول التحول الرقمي تم الوصول إلي نتائج أفضل. فعندما تكون الأمور مؤمنة تكون النتائج أفضل، والتكاليف أقل؛ سواء كانت تكاليف معدات أو كوادر بشرية. وأصبح بالإمكان تحديث البيانات واسترجاعها في أي وقت ومن أي مكان بوجود شبكة الإنترنت؛ وبالتالي الوصول إلي نتائج سريعة وعالية الجودة .

رابعاً: - أثر الرقمنة علي إدارة الضرائب .

لقد أدت زيادة الرقمنة وتطوير أدوات تحليلية جديدة إلي زيادة كبيرة في كفاءة وفعالية إدارة الضرائب، وساعدت علي تقليل الاعباء إلي حد أكبر أو أقل بالنسبة لمختلف شرائح دافعي الضرائب. وتشمل هذه التطورات التالي: (xii)

١- إدخال قدر أكبر من التقارير التي يتم التحقق منها من خلال أطراف ثلاثة؛ علي سبيل المثال: دمج المعلومات في العمليات الإدارية القادمة من الوسطاء الماليين، وأجزاء أخرى من الحكومة، ودافعي الضرائب الآخرين، والإدارات الضريبية الأخرى .

٢- اعتماد أنظمة تقارير أكثر موثوقية؛ علي سبيل المثال: رقمنة فواتير ضريبة القيمة المضافة، وسجلات النقد عبر الإنترنت .

٣- الكشف المحسن عن عدم الامتثال المحتمل من خلال نمذجة أفضل لتقييم المخاطر، وذلك باستخدام كميات كبيرة من البيانات الرقمية وتقنيات التحليل المتقدمة.

٧- انعكاسات التحول الرقمي علي تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية

٤- تحسينات في الخدمات لدافعي الضرائب، من خلال الإيداع الإلكتروني، والدفع الإلكتروني، وأدوات الخدمة الذاتية عبر الإنترنت، والمساعدة المستهدفة؛ مثل : المحادثات المباشرة عبر الإنترنت .

خامساً:- مستقبل النظم الضريبية وإدارات الضرائب .

يمكن القول، في ظل وجود هذا التحول الرقمي والتطورات التكنولوجية؛ من

المرجح أن تبدو الضرائب والنظم الضريبية مختلفة كثيراً في المستقبل كالتالي :^(xliii)

١- بدلا من تخزين كميات هائلة من بيانات دافعي الضرائب، سيتاح للإدارات إمكانية الوصول إلي الدفاتر المشفرة الموزعة التي تمكنها من رصد المعلومات عن الضرائب بسلاسة وبصورة آلية. ولهذا الأمر فائدة إضافية تتمثل في جعل إدارات الضرائب أقل وضوحاً للجمهور .

٢- سيتزايد دعم قرارات إدارات الضرائب وتعزيزها بواسطة الذكاء الاصطناعي؛ مع ضرورة مراقبة النظام عن كثب لاكتشاف الأخطاء .

٣- يمكن أن تصبح إدارات الضرائب مستودعات لمزيد من البيانات الحكومية. ومن شأن هذا الأمر أن يمنحها دوراً مركزياً في صياغة السياسات الاقتصادية، مما يمكن واضعي السياسات من مراجعة المعاملات التي تتم في الاقتصاد وإتاحة إمكانية التنبؤ علي نحو أفضل .

٤- سيصبح النظام الضريبي أكثر سهولة من حيث الاستخدام، وقد تشمل الخدمات الإقرارات الضريبية التي تستوفي مسبقاً، وتمكين دافعي الضرائب من الاطلاع علي معلومات تقديم الإقرارات الخاصة بهم، ومشاركة البيانات مع البنوك لتسريع الموافقات

عدد خاص - المؤتمر العلمى الدولى الثامن (التكنولوجيا والقانون)

علي الائتمان، إلي جانب استفسارات الباحثين والمجتمعات المحلية عن الملفات الضريبية التي تراعي المحافظة علي الخصوصية .

٥- ستعمل إدارات الضرائب علي تبسيط التعامل بين دافعي الضرائب ومسؤولي الضرائب؛ علي سبيل المثال، ربط أنظمة المحاسبة للشركات بالمنصات التي تتيحها إدارات الضرائب لتقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً وخدمات الدفع الإلكتروني .

سادساً:- أليات تطوير الإدارة الضريبية من خلال استراتيجيات التحول الرقمي: (xliii) تتمثل أليات تطوير الإدارة الضريبية من خلال استراتيجيات التحول الرقمي في

التالي :

- ١- تحسين كفاءة التحاسب الضريبي من خلال آلية الإقرارات الضريبية .
- ٢- تطوير قواعد المحاسبة الضريبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لمواجهة حالات التهرب الضريبي .
- ٣- ميكنة المنظومة الضريبية .
- ٤- زيادة تثقيف المجتمع بمزايا التحول الرقمي .

المطلب الثالث

الاطار المنهجي لرفع كفاءة للمنظومة الضريبية

يمكن القول، تتجسد رؤية الخطة الاستراتيجية لمصلحة الضرائب المصرية في بناء الثقة مع المجتمع الضريبي من خلال تقديم خدمات ضريبية متطورة؛ تعمل بكفاءة وفعالية من خلال كوادرن فنية مميزة. (xliiv)

٧- انعكاسات التحول الرقمي علي تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية

فلقد شهدت منظومة الإدارة الضريبية العديد من الإصلاحات التاريخية التي تقود إلي توسيع القاعدة الضريبية، وإرساء دعائم العدالة الضريبية. حيث بذلت الحكومة جهزا مثمرة في بناء نظام رقمي متكامل لرفع كفاءة الإدارة الضريبية. وترتكز هذه الجهود علي إطارين أساسيين يتعلقان بتطوير السياسات الضريبية والإدارة الضريبية، وما يتضمنه ذلك من محاور فرعية؛ مثل تطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بالضرائب، وميكنة إجراءات السداد والتحصيل، وتطبيق التحول الرقمي من خلال الإقرارات الضريبية الإلكترونية، وتطوير البنية التحتية ومقار مصلحة الضرائب، وتنمية قدرات العنصر البشري. الأمر الذي يسهم في تعزيز مبدأ الحوكمة وحسن إدارة موارد الدولة علي نحو انعكس علي جدارة آليات تحصيل الإيرادات الضريبية.^(xiv)

ومن ضمن الإصلاحات الضريبية التي أقرتها الحكومة المصرية: إدخال ضريبة القيمة المضافة. حيث عملت وزارة المالية علي تبسيط النظام الضريبي للشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؛ لتتضمن أجندة الإصلاح الضريبي حزمة إصلاحات تشريعات. بالإضافة إلي تحسين أداء المنظومة الضريبية من خلال ميكنة النظام الضريبي، وإدخال بنية تكنولوجية حديثة لبناء قاعدة معلومات بمصلحة الضرائب، ووضع سياسة حديثة للنظام الضريبي.^(xvi)

كما من الجدير بالذكر فقد انطلق التحول الرقمي في النظام الضريبي في مصر منذ يناير من عام ٢٠١٩، باعتباره محورا مهما لاستراتيجية التحول الرقمي لوزارة المالية. الأمر الذي أدي إلي زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة ١٣% في السنة المالية الماضية رغم تأثير أزمة كورونا.^(xvii)

عدد خاص - المؤتمر العلمي الدولي الثامن (التكنولوجيا والقانون)

وعليه يجب حتي يتم رفع كفاءة المنظومة الضريبية الاهتمام بالتالي :

١- المسجل " الممول " : حيث يعتبر المسجل/ الممول الركيزة الأساسية للضرائب المصرية(عامة - قيمة مضافة)، والمساهم الرئيسي في عملية الإصلاح الاقتصادي وزيادة الحصيلة الضريبية، لذا يجب تقديم الخدمات الضريبية المختلفة بكفاءة وفاعلية وتبسيط وتسهيل الاجراءات وتعريفه بالتزاماته الضريبية لضمان تقديم الاقرار وسداد الضريبية في مواعيدها القانونية.(xlviii)

٢- الموارد البشرية والعمليات : تقوم الاستراتيجية علي ضمان توافق الهيكل التنظيمي والعمليات الداخلية مع أهداف المصلحة بما يحقق سهولة الاتصال وتدفق البيانات والمعلومات من خلال كوادر بشرية متميزة ومدربه علي أعلى مستوى لضمان انسياب العمل وتبسيط الاجراءات لتحقيق أعلى مستويات الأداء وزيادة الانتاجية الادارية .

٣- تكنولوجيا المعلومات : حيث تعمل الادارة الضريبية علي الاهتمام بميكنة أنظمة العمل وتوظيف أنظمة المعلومات لتحسين الخدمات القائمة وإدخال التكنولوجيا الجديدة بما يضمن أداء العمليات بجودة عالية في الوقت المناسب واستخراج البيانات والمعلومات اللازمة لتحليل ودعم اتخاذ القرارات .

٤- إدارة المخاطر الضريبية : تهتم الخطة الاستراتيجية بشكل أساسي بتوجيه الجهود نحو المخاطر الضريبية المتمثلة في مخاطر عدم الالتزام، مخاطر تقديم الاقرار ومخاطر عدم صحته، وأخيراً وضع خطط التحسين ضمن خطة العمل السنوية.

كما يجب في سبيل تحقيق كفاءة المنظومة الضريبية مراعاة النقاط التالية :

أولاً : تطوير الادارة الضريبية من خلال الموارد البشرية، والعمليات وإدارة الأصول والتكنولوجيا.

٧- انعكاسات التحول الرقمي علي تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية

من خلال التركيز علي التالي :

- ١- تحسين وتطوير الكفاءة التنظيمية وإدارة الأصول .
- ٢- تطوير إجراءات العمل والعمليات بالإدارات الضريبية.
- ٣- ضمان سلامة أمن الأفراد والمنشآت ونظم المعلومات .
- ٤- تطوير أساليب استخدام تكنولوجيا المعلومات .

ثانياً : تحسين الخدمات المقدمة للمتعاملين بما يضمن رفع نسب الالتزام الطوعي من جانب (المسجلين - الممولين) . (xlix)

من خلال التركيز علي التالي :

- ١- تطوير الخدمات المقدمة لـ (المسجلين - الممولين) .
 - ٢- تسهيل وتبسيط الاجراءات الضريبية في كافة مراحل التحاسب الضريبي .
 - ٣- تحسين الصورة الذهنية للمجتمع الضريبي نحو أهمية دور الضرائب في المجتمع .
- ثالثاً: توسيع قاعدة المجتمع الضريبي .

من خلال التركيز علي التالي :

- ١- حصر المجتمع الضريبي ميدانياً .
 - ٢- تدعيم منهجية الحصر المعلوماتي .
 - ٣- إعداد قواعد بيانات متكاملة وربطها بالحسابات الرسمية .
- رابعاً : إحكام تنفيذ القوانين واللوائح الضريبية وردع غير الملتزمين :

- ١- نشر القانون واللوائح والتعليمات للعاملين والمتعاملين، بما يكفل تطبيق أحكام القانون واللوائح بعدالة وشفافية .
- ٢- تبني فلسفة تسوية للمنازعات الضريبية .

عدد خاص - المؤتمر العلمى الدولى الثامن (التكنولوجيا والقانون)

٣- ردع غير الملتزمين بالقوانين واللوائح الضريبية .

خامساً : إدارة المخاطر الضريبية.

من خلال التركيز علي التالي :

١- تعزيز إدارة المخاطر الضريبية .

٢- ضبط إدارة المخاطر المؤسسية .

ومن خلال ما سبق؛ يتضح لنا أهمية الدراية الكاملة بالفرص والتحديات الناتجة عن عملية التحول الرقمي، وأنه يجب بذل جهود كبيرة لضمان التنفيذ الكامل لبرنامج التحول الرقمي باستخدام أحدث الأدوات والتطبيقات؛ وفقا لأفضل المعايير والممارسات الدولية من اجل الوصول إلي " مصر الرقمية " .

٧- انعكاسات التحول الرقمي علي تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية

الخاتمة

لقد تمثلت الإشكالية الأساسية لهذا البحث في كيفية تناول " انعكاسات التحول الرقمي علي تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية "، ولعل هذا هو الدافع من وراء اختيار هذا الموضوع .

حيث تمثل النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة العناصر الثلاثة الرئيسية لمحور النشاط الاقتصادي والمالي، وتكون في نفس الوقت الأدوات الرئيسية لرسم وتنفيذ السياسة المالية للدولة. لذلك تسعى الدولة إلى بناء مصر الرقمية وذلك بهدف تطوير كفاءة المنظومة الضريبية، حتي يمكن تغطية النفقات العامة ومنع التهرب الضريبي.

وعليه يوجد خطر من عدم استجابة المنظومة الضريبية للتحول الرقمي في ظل تداعيات الاقتصاد الرقمي، وعدم ملائمة التشريعات الضريبية في مصر للتحولات العميقة في المعاملات المالية. لذلك يجب تطوير كفاءة المنظومة الضريبية، والاهتمام بالبنية التحتية المعلوماتية، والمساهمة مع المنظمات والمؤسسات العالمية لصياغة نظام جديد ملائم للتحولات الكبيرة في الاقتصاد الرقمي، من سن تشريع محلي واحادي التدابير لمواكبة المنظومة الضريبية للتطورات الحديثة في التكنولوجيا.

وعليه فإن دراستنا أمكنها القيام باستعراض القضايا المثارة علي صعيد البحث في إطارها النظري، وذلك من خلال معالجة الإشكالية الأساسية من خلال تناول انعكاسات التحول الرقمي علي تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية .

عدد خاص - المؤتمر العلمي الدولي الثامن (التكنولوجيا والقانون)

وقد خلصت الدراسة إلي العديد من النتائج والتوصيات أفضلها فيما يلي :

[أ] النتائج :

من خلال التحليلات السابقة توصل البحث إلي مجموعة من النتائج التالية:

- ١- يرتكز نجاح التحول الرقمي علي إنشاء وتطوير البنية التحتية للاتصالات الرقمية وضمان إدارتها وإمكانية الوصول السريع إليها، وتحسين جودة الخدمة.
- ٢- يساهم النظام الضريبي الرقمي في زيادة الإيرادات الضريبية.
- ٣- توجد علاقة طردية بين تطبيق التحول الرقمي، وتعزيز كفاءة المنظومة الضريبية.
- ٤- أدي ظهور التكنولوجيا الرقمية إلي زيادة كبيرة في حجم الاقتصاد الرقمي.
- ٥- تمتلك الثورة الرقمية إمكانات هائلة لتحسين أدوات السياسة المالية، من خلال طريقة جمع المعلومات الرقمية ومعالجتها والتصرف فيها.
- ٦- يعود التحول الرقمي بالنفع علي النظم الضريبية من خلال تحقيق العدالة الضريبية، وحصر المجتمع الضريبي، وتقليل حالات التهرب الضريبي.

[ب] التوصيات

وأخيرا تقترح الورقة البحثية عددا من التوصيات، كما يلي:

- ١- التأكيد على تحويل الحكومة إلي حكومة مترابطة رقميًا وتمكين الدولة من الحكومة الإلكترونية من خلال ربط الأنظمة الرقمية الحكومية.
- ٢- إنشاء إدارة للمخاطر والتقييم الذاتي لتحسين أساليب جمع المعلومات الضريبية والحد من تكاليف الامتثال لدفع الضرائب .
- ٣- إنشاء وزارة متخصصة للتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي تضطلع بمسئولية التنسيق بين الوزارات والهيئات المختلفة، على أن تكون مسؤولة عن تنفيذ المشروعات

٧- انعكاسات التحول الرقمي علي تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية

القومية للتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، حتى تتوحد الجهود الرامية للإسراع في تنفيذ المشروعات والخطط التي تسعى الدولة للإسراع في تنفيذها .

٤- رفع كفاءة البنية التحتية الرقمية لتلبى احتياجات الدولة والمجتمع في التحول الرقمي.

٥- الإسراع في التشريعات التي تكون بمثابة الأطر المطلوبة لمرحلة التحول الرقمي.

٦- تفعيل دور الذكاء الاصطناعي في التحول الرقمي لتعزيز كفاءة المنظومة الضريبية.

عدد خاص – المؤتمر العلمي الدولي الثامن (التكنولوجيا والقانون)

قائمة المراجع

- (i) أحمد حمدي النحاس وآخر، إدارة التحول الرقمي، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية بكلية التجارة جامعة مدينة السادات، المجلد الثالث عشر، العدد الثالث، مارس ٢٠٢٢، ص ١٥٠٤ .
- (ii) امال علي ابراهيم، دور التحول الرقمي في دعم الإيرادات الضريبية (مع إشارة للاقتصاد المصري)، مجلة البحوث المالية والتجارية ، المجلد ٢٢ العدد الاول يناير، ٢٠٢١، ص ٢٦٩ .
- (iii) محرم صالح الحداد وآخر، الثورة الصناعية الرابعة (الذكاء الاصطناعي – التحول الرقمي)، سلسلة أوراق السياسات في التخطيط والتنمية المستدامة، العدد رقم (٨) معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٢١، ص ٢٤ .
- (iv) جميلة سلايمي وآخر، التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطرة، جامعة تيارت، الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٠، العدد ٢، سبتمبر ٢٠١٩، ص ٩٤٧ .
- (v) امال علي ابراهيم، دور التحول الرقمي في دعم الإيرادات الضريبية (مع إشارة للاقتصاد المصري)، مرجع سابق، ص ٢٦٩ .
- (vi) محمد محمد الهادي، تحديات واستراتيجيات التحول الرقمي للمصالح الحكومية ومنشآت الأعمال، مجلة كمبيونت للمعلومات العدد الرابع والعشرون، أبريل ٢٠٢١، ص ١٠ .
- (vii) شروق هادي عبد علي وآخر، التحول الرقمي للعمليات المصرفية كأداة لتطوير الأداء المالي الاستراتيجي لمصرف بغداد نموذجاً، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٢٠٢٠، ١٢٦، ص ٣ .
- (viii) الأمم المتحدة، أولويات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في غربي آسيا (قضايا مختارة)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) نيويورك، ٢٠٠٣، ص ١٥ .
- (ix) جامعة الدول العربية، الرؤية العربية للإقتصاد الرقمي، الطبعة الثانية، الإصدار رقم (٣٠) يناير ٢٠٢٠، القاهرة، ص ٤٤ .
- (x) Tientip Subhanij, Shuvojit Banerjee and Zheng Jian, 2018, Tax policy for sustainable development in Asia and the Pacific, United Nations Publication, ST/ESCAP/2806, the Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP), Bangkok, 2018, p10.
- (xi) أكرم يوسف النجاوي وآخرون، التحاسب الضريبي عن التجارة الإلكترونية من وجهة نظر مقدري ومدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مجلة المحاسبة والتجارة والتأمين، العدد (٧٤)، الجزء الأول، ص ٤٩٥ .
- (xii) ياسر عوض عبدالرسول، المشاكل الضريبية للأعلان الرقمي في مصر (مقارنة بعض النظم الضريبية الأجنبية)، المؤتمر العلمي الرابع بعنوان " القانون والإعلام "، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ٢٣-٢٤ أبريل ٢٠١٧ .
- (xiii) Taghreed Badr aldeen Mohamed Ali, (2017), TAXES AND ECONOMIC DEVELOPMENT IN EGYPT, Democratic Arab Center, June, <https://democraticac.de/?p=47188>.

٧- انعكاسات التحول الرقمي علي تعزيز كفاءة المنظومة الضريبية

- (xiv) أكرم يوسف النجداوي وآخرون، التحاسب الضريبي عن التجارة الإلكترونية من وجهة نظر مقدري ومدقي دائرة ضريبية الدخل والمبيعات في الأردن، مرجع سابق، ص ٤٩٧.
- (xv) خالد عبدالحفيظ محمد حمد، أثر الإيرادات الضريبية علي بعض المتغيرات في السودان في الفترة من (١٩٨٥-٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ٣٥.
- (xvi) المرجع السابق، ص ٣٧.
- (xvii) المرجع السابق، ص ٣٧.
- (xviii) المرجع السابق، ص ٣٩.
- (xix) عبدالله عصام الفليح، أثر التحول الرقمي علي تطوير النظم الضريبية في ظل جائحة كورونا، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، مارس ٢٠٢٢، ص ١١٠٠.
- (xx) عصام محمد الجوهري، تأثير فيروس كورونا المستجد علي صناعة تكنولوجيا المعلومات في مصر: الفرص والتهديدات، سلسلة أوراق السياسات حول النداءات المحتملة لأزمة كورونا علي الاقتصاد المصري، الأصدار رقم (١٢) معهد التخطيط القومي، القاهرة، ص ٤.
- (xxi) صالح بن علي بن عبدالرحمن الربيع، الأمن الرقمي وحماية المستخدم من مخاطر الإنترنت، هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات رؤية ٢٠٣٠، المملكة العربية السعودية، الأصدار الأول، سبتمبر ٢٠٢٠، ص ٦٠.
- (xxii) الأمم المتحدة، الاقتصاد الرقمي والتحول نحو المجتمعات الذكية في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (الاسكوا) لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية، دبي، ١١-١٢ فبراير ٢٠١٧.
- (xxiii) صندوق النقد العربي، استبيان دراسة رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية، ٢٠٢١.
- (xxiv) سلمى بشاري، تطور الرقمنة في الجزائر كآلية لمرحلة ما بعد جائحة كورونا (كوفيد ١٩)، مجلة العلوم الاقتصادية والتيسير والعلوم التجارية، العدد ٣٦ رقم (٣)، جامعة الجزائر، ٢٠٢٠.
- (xxv) سفيان قعلول وآخر، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات، صندوق النقد العربي، اكتوبر ٢٠٢٠، أبو ظبي، الامارات العربية، ص ٤.
- (xxvi) W. Gavin Ekins and Stephen J. Entin, Overview of the Tax Foundation's Taxes and Growth Model, <https://taxfoundation.org/overview-tax-foundation-s-taxes-and-growth-model/>
- (xxvii) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، الاقتصاد الرقمي، مجلة أفاق اقتصادية معاصرة، العدد رقم (٨) يوليو ٢٠٢١، القاهرة، ص ٣٦.
- (xxviii) عمار ميلودي، أثر الاصلاحات الاقتصادية علي فعالية النظام الضريبي في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٠، رسالة ماجستير، اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٥٥.
- (xxix) ممدوح القاضي، مستقبل الاقتصاد الرقمي في ظل جائحة كورونا، افاق اقتصادية، العدد (٨) يولية ٢٠٢١، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، القاهرة، ص ١٤-١٥.
- (xxx) خالد عبدالحفيظ محمد حمد، أثر الإيرادات الضريبية علي بعض المتغيرات في السودان في الفترة من (١٩٨٥-٢٠١٠)، المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا/برلين، الطبعة الأولى، مارس ٢٠٢١، ص ٣٣.
- (xxxi) المرجع السابق، ص ٤٤.

عدد خاص – المؤتمر العلمي الدولي الثامن (التكنولوجيا والقانون)

- (xxxii) طارق عبدالقادر، كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ٢٠٢١، ص ٥.
- (xxxiii) خالد عبدالحفيظ محمد حمد، أثر الإيرادات الضريبية علي بعض المتغيرات في السودان في الفترة من (١٩٨٥-٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ٤٤.
- (xxxiv) امال علي ابراهيم، دور التحول الرقمي في دعم الإيرادات الضريبية (مع اشارة للاقتصاد المصري)، مرجع سابق، ص ٢٦٣.
- (xxxv) عبدالوهاب غنيم، التحول الرقمي ورؤية مصر ٢٠٣٠، في مؤتمر إدارة التحول الرقمي لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، المؤتمر السنوي الرابع والعشرون، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ديسمبر ٢٠١٩، ص ١١.
- (xxxvi) رأفت رشوان وآخرون، الضرائب في عالم الاعمال الالكترونية، مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، ١٩٩٩، ص ٦.
- (xxxvii) محمد موسي علي ، دور تفعيل آليات التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري كمرتكز للحد من التهرب الضريبي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م"بين حتمية التغيير...ونتائج التطبيق"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ٢٠٢٠، ص ١١.
- (xxxviii) مرشد ابراهيم محمد ابراهيم، أثر التحول الرقمي علي تطوير النظم الضريبية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، مارس ٢٠٢٢، ص ١٥٠٤.
- (xxxix) محمد موسي علي ، دور تفعيل آليات التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري كمرتكز للحد من التهرب الضريبي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م"بين حتمية التغيير...ونتائج التطبيق"، مرجع سابق، ص ١٢.
- (xl) عبدالله عصام الفليح، أثر التحول الرقمي علي تطوير النظم الضريبية في ظل جائحة كورونا، مرجع سابق، ص ١١٠٣.
- (xli) مرشد ابراهيم محمد ابراهيم، أثر التحول الرقمي علي تطوير النظم الضريبية، مرجع سابق، ص ١٥٠٣.
- (xlii) مبروك محمد السيد، نموذج مقترح لتعزيز دور التحول الرقمي بالمنظومة الضريبية الالكترونية بهدف تعظيم موارد الحصيلة الضريبية بالتطبيق علي مصلحة الضرائب المصرية، مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة بنها، ديسمبر ٢٠٢١، ص ٨٦.
- (xliii) عبدالله عصام الفليح، أثر التحول الرقمي علي تطوير النظم الضريبية في ظل جائحة كورونا، مرجع سابق، ص ١١٠٤.
- (xliv) مبروك محمد السيد، نموذج مقترح لتعزيز دور التحول الرقمي بالمنظومة الضريبية الالكترونية بهدف تعظيم موارد الحصيلة الضريبية بالتطبيق علي مصلحة الضرائب المصرية، مرجع سابق، ص ٨٨.
- (xlv) المرجع السابق ، ص ٧٨.
- (xlvi) مبروك محمد السيد، نموذج مقترح لتعزيز دور التحول الرقمي بالمنظومة الضريبية الالكترونية بهدف تعظيم موارد الحصيلة الضريبية بالتطبيق علي مصلحة الضرائب المصرية، مرجع سابق، ص ٨٠.
- (xlvii) مرشد ابراهيم محمد ابراهيم، أثر التحول الرقمي علي تطوير النظم الضريبية، مرجع سابق، ص ١٥٠٤.
- (xlviii) محمد موسي علي ، دور تفعيل آليات التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري كمرتكز للحد من التهرب الضريبي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م"بين حتمية التغيير...ونتائج التطبيق"، مرجع سابق، ص ٢٥.
- (xlix) المرجع السابق، ص ٢٦.